الأمم المتحدة

A/72/318

الجمعية العامة

Distr.: General
11 August 2017
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٠٠ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ٢

الأرجنتين ٢

بروني دار السلام ٣

كولومبيا ٣

كوبا ٥

لبنان ٦

باراغواي ٧

البرتغال ٧

إسبانيا ٩

أوكرانيا ٩

* A/72/150.

060917 300817 17-13881 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – قررت الجمعية العامة، في قرارها ٤١/٧١ بشأن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، إيلاء اهتمام عاجل للمسائل المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وطلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.

٢ – وعملا بذلك الطلب، أُرسلت مذكرة شفوية في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ إلى الدول الأعضاء التُمست فيها آراؤها بشأن هذا الموضوع، وتلتها مذكرة شفوية ثانية مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وستنشر الردود الإضافية التي ترد بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تقدَّم بها.

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[٨ أيار/مايو ٢٠١٧]

فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تعتقد الأرجنتين أن التراكم المفرط للأسلحة النارية وانتشارها دون رقابة يفضيان إلى عواقب وخيمة للغاية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وأنهما يشكلان تحديا خطيرا لتعزيز حقوق الإنسان في جميع المجتمعات.

ولذلك ترى الأرجنتين أن من الأولويات تعزيز الآليات القائمة المتعلقة بتحديد الأسلحة والاتجار غير المشروع بها ونقلها.

وتشارك الأرجنتين بفعالية في جملة أمور منها المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة وإنشاء سجل للأسلحة التقليدية، معتبرة أن الاستقرار الدولي لا يمكن أن يستند فقط إلى الضوابط الوطنية وأن هذه الصكوك تسهم في إحلال السلام والأمن. وعلى الصعيد الإقليمي، أنشأ اتحاد أمم أمريكا الجنوبية آلية للشفافية فيما يتعلق بالمخزونات العسكرية للبلدان.

وتندرج الأهمية التي توليها الأرجنتين لتعزيز هذه الآليات ضمن التزام أوسع نطاقاً، ظل قائماً على مدى العقود الأخيرة، بوضع تدابير لبناء الثقة وتنفيذها وتعزيزها على الصُّعد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

لقد تعهدت بروني دار السلام بالالتزام بدعم التعاون الدولي، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والحوار وتدابير بناء الثقة ابتغاء إحلال السلام والأمن والاستقرار بشكل دائم على الصعيد العالمي.

وبروني دار السلام ليست طرفا في أي اتفاقات دولية للحد من انتشار الأسلحة النارية غير المشروعة، كما أنها لم توقع أو تصدق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول الأسلحة النارية) أو معاهدة تجارة الأسلحة. غير أن بروني دار السلام تظل قلقة باستمرار من تزايد تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بطرق غير مشروعة وتراكمها المفرط وانتشارها غير الخاضع للمراقبة في كثير من مناطق العالم. ومن سياسة البلد أيضا أن يظل داعما تماما لأي جهود ترمي إلى نزع السلاح الإقليمي. ويشمل ذلك دعم مبادرات تحديد الأسلحة التقليدية بوصف ذلك تدبيرا لتعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي ودعم النداءات على الصعيد المتعدد الأطراف، من خلال تبادل المعلومات وبناء القدرات، ابتغاء منع تحويل الأسلحة التقليدية إلى السوق غير المشروعة وإلى الأطراف غير المرخص لها.

وليست بروني دار السلام من مصنعي الأسلحة النارية أو مكوناتها أو ذخائرها، ولذلك فإنها لم تقدم تقريرا وطنيا في سياق برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وجهة الاتصال الوطنية لبرنامج العمل، التي تم تحديث المعلومات عنها آخر مرة في عام ٢٠١٥، هي قوة شرطة بروني الملكية.

وما انفكت بروني دار السلام تحظر وتقيد صنع واستيراد وتصدير جميع الأسلحة النارية وأجزاءها وذخيرتها حسب النوع. ويُحظر على أي مدني حيازة أي أسلحة نارية، كما أن أي جرائم تتعلق بحيازتها أو استخدامها غير المشروع تفضي إلى عقوبات شديدة.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

لقد تأثرت كولومبيا تأثرا عميقا بمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصلتها بالمشكلة العالمية المتمثلة في المخدرات والإرهاب والجريمة العادية والجريمة المنظمة، من بين جرائم أخرى. ومن ثم فإن هذه المسألة تكتسي أهمية أساسية بالنسبة لكولومبيا، ولهذا السبب يضطلع البلد بدور ريادي في الجهود المبذولة للتصدي لها على الصُّعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، تقر كولومبيا بأهمية برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبالتقدم المحرز في تنفيذه والحاجة إلى المضي في إحراز ذلك التقدم.

ومن منظور وطني، تعتقد كولومبيا أن الجهود الدولية والإقليمية والوطنية يجب أن تتوخى إنشاء آليات للتبادل السلس للمعلومات عن المسائل التي يغطيها برنامج العمل، وذلك لتشجيع تطوير تكنولوجيات الوسم وتوطيد نظم مسك السجلات وتطبيق تكنولوجيات تعقب الأسلحة التي تكمل النظم القائمة.

ولتعزيز تنفيذ برنامج العمل، تقدم كولومبيا واليابان وجنوب أفريقيا مشروع قرار سنوي معنون ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“، وذلك في سياق المناقشات بشأن هذه المسألة في اللجنة الأولى للجمعية العامة. ويحث القرار الدول على اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي بفعالية وكفاءة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق تعزيز برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. وكان أحدث قرار بشأن هذه المسألة هو القرار ٧١/٤٨ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، بمبادرة من كولومبيا.

وفي النص الذي تفاوضت كولومبيا بشأنه، يجري التشديد على تعزيز التعاون عبر الحدود، على الصُّعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، في التصدي لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه بوصفها مشكلة مشتركة، مع الاحترام التام لسيادة كل دولة على حدودها.

وشاركت كولومبيا أيضا بفعالية في الاجتماع السادس للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في الفترة من ٦ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي هذا الاجتماع، أبرزت كولومبيا الحاجة إلى العمل على إيجاد أوجه تآزر بين برنامج العمل والصكوك الدولية الملزمة قانونا، بغية تفادي تكرار الجهود وخسران الموارد. ولتسهيل أنشطة المراقبة والتعاون، اقترحت كولومبيا أيضا وضع أدلة إقليمية للكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى الصعيد العالمي، تشدد كولومبيا على أنها دولة موقعة على معاهدة تجارة الأسلحة منذ عام ٢٠١٣. وتجري حاليا العملية الداخلية ذات الصلة بمشروع قانون التصديق على المعاهدة. وفي الوقت نفسه، فكولومبيا، منذ آب/أغسطس ٢٠١٤، من المستفيدين من برنامج الاتحاد الأوروبي للمساعدة على تنفيذ المعاهدة. وكانت كولومبيا أول دولة تُقبَل لهذا البرنامج. وجرى في عام ٢٠١٦ تنفيذ النشاطين التاليين:

- الإطار القانوني لتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة (بوغوتا، ٢٥ و ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦)
- تقييم مشاريع خريطة الطريق للمساعدة في دعم تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة (بروكسل، ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن كولومبيا دولة طرف في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وهي تشارك كل سنة في اجتماع اللجنة الاستشارية الذي يستعرض المسائل المتصلة باستمرار تنفيذ الاتفاقية.

أما على الصعيد دون الإقليمي فتشارك كولومبيا في الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخائر التابع للسوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها، الذي يتيح للدول فرصة تبادل الخبرات وإقامة مبادرات مشتركة لمعالجة المسائل. وتعمل كولومبيا أيضا في إطار قرار جماعة دول الأنديز ٥٥٢ الذي ينشئ خطة الأنديز لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهو القرار الملزم قانونا لأعضاء جماعة دول الأنديز.

وفي الختام، تقر كولومبيا بأهمية العمل المشترك في مختلف المجالات في إطار صكوك تحديد الأسلحة التقليدية. وتلتزم كولومبيا بهذه الصكوك وتوافق على أهمية إقامة أوجه تآزر فيما بينها.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧]

ينبغي أن يخضع تحديد الأسلحة التقليدية، ليس فقط على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بل أيضا على الصعيد الدولي، لمعايير ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وينبغي تحديد الأسلحة التقليدية وأي نوع آخر من الأسلحة بطريقة تحترم على نحو صارم مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتتقيد بحسن نية بالالتزامات المتعهَّد بها بموجب القواعد الدولية.

ويجب أن ينبني تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على احترام تدابير التحديد الوطنية والاعتراف بها. ويجب على الدول أن تكون أساسا مسؤولة عن تنفيذ تدابير مراقبة أسلحتها، وهو ما ينبغي تكييفه مع شتى الحالات والمصالح والاحتياجات والخصائص لكل بلد ومنطقة.

ومن صلاحيات كل دولة أن تقرر أي الأسلحة تعتبر فائضة وأيها لا يعتبر كذلك. والدول هي التي يجب أن تضع وتنفذ الضوابط التي تراها مناسبة فيما يتعلق بالأسلحة وأن تحدد ما إذا كانت تحتاج إلى المساعدة في ذلك.

ولكي يكون تحديد الأسلحة فعالا، لا بد من مواصلة تعزيز مبادرات التعاون والمساعدة، ليس فقط على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ولكن أيضا على المستوى العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن تقتصر هذه الضوابط على الأسلحة التقليدية، بل ينبغي أن تشمل أسلحة الدمار الشامل، التي لها أثر مدمر أكبر بكثير.

والأسلحة التقليدية التي بحوزة كوبا أسلحة دفاعية يراد بها كفالة أمن البلد والدفاع عنه. وهي تخضع لمراقبة دقيقة تجريها الأجهزة الحكومية المعنية.

والغالبية العظمى من الأسلحة التقليدية في كوبا هي بحوزة وزارة القوات المسلحة الثورية ووزارة الداخلية المتوفرتان معا على المعايير الداخلية والآليات اللازمة لإجراء عمليات مراقبة دورية دقيقة للتحقق من حالة مخزونهما، كما تطبقان إجراءات دقيقة لكفالة أمن ترسانتيهما. وبالإضافة إلى ذلك، لا يسمح بالاتجار بأي نوع من الأسلحة في كوبا، سواء فيما بين الأشخاص الطبيعيين أو بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين.

وفي إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، فإن آليات التحديد المتعددة التي تستخدمها السلطات الكوبية من أجل ضمان أمن أسلحتها ترد في تقارير الامتثال الوطنية عملا بالاتفاقية، وتحديدا في المناقشات المتعلقة بإدارة المخزونات.

لبنان

[الأصل: بالعربية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

ترى وزارة الدفاع الوطني أن أهم المبادئ التي يمكن أن تصبح إطارا لاتفاقيات إقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية هي:

- الالتزام التام بقرارات الشرعية الدولية ممثلة بالأمم المتحدة واحترام ميثاقها بهذا الشأن.
- وجوب التركيز على طرح أولوية حل النزاعات الدولية خاصة النزاع العربي الإسرائيلي.
- تساوي الدول في السيادة والسلامة الإقليمية، ومنع السباق إلى التسلح، وبناء الثقة.
- تعهد كل الدول الإقليمية المعنية بالالتزام بالتنفيذ، منعا لتكرار ظاهرة الكيل بمكيالين، كما هو حاصل في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومحاسبتها في حال عدم الامتثال.
- ضبط عملية صناعة ونقل الأسلحة ومكافحة تهريبها والاتجار غير المشروع بها لضمان عدم وقوعها في أيدي الارهابيين.
- إصدار تشريعات على الصعيدين الإقليمي والدولي للحدّ من انتشار هذه الأسلحة، مع المحافظة على إمكانية استعمالها على الصعيد الفردي أو الجماعي في حالات مقاومة الاحتلال أو الدفاع عن الأرض.
- تعزيز تعددية الأطراف بوصفها سبيلا لتطوير التفاوض حول تنظيم التسلح ونزع السلاح.
- الانتباه إلى أن التفوق التقني للعديد من الدول، لا سيما في مجال الأسلحة والذخائر الذكية، يتيح لها الالتفاف على تشريعات القانون الدولي بهذا الشأن.

باراغـواي

[الأصل: بالإسبانية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

على الصعيد الإقليمي، تنص اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، المعتمدة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، على الحاجة إلى جملة أمور منها تراخيص أو تصاريح تصدير واستيراد وعبور الأسلحة النارية؛ وتعزيز الضوابط عند نقاط التصدير. وفي هذا الصدد، تروج الاتفاقية للتعاون ولتبادل المعلومات والخبرات فيما بين الدول وتشجعهما.

وعلاوة على ذلك، فإن الهدف الأساسي لاتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية هو بناء الثقة المتبادلة بين الدول في الأمريكتين. وهي تتضمن مجموعة من القواعد والالتزامات التي يجب أن تلتزم بها الدول المتعاقدة، بهدف الحفاظ على مراقبة واردات وصادرات الأسلحة من كل بلد من البلدان، في كل سنة تقويمية، عن طريق منظمة الدول الأمريكية.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، يوجد في السوق الجنوبية المشتركة فريق عامل معني بالأسلحة النارية والذخائر تشارك فيه الدول الأطراف والدول المنتسبة إلى تلك السوق. ويتيح هذا المحفل للدول اعتماد معايير مشتركة لتصنيع الأسلحة النارية والاتجار بها ومكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، وتقديم مواقف مشتركة في مختلف المحافل الدولية المعنية بتحديد الأسلحة التقليدية.

وبغية تعزيز العمل المشترك والمنسق في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، باستخدام موارد وقدرات الأجهزة المسؤولة مباشرة عن تحديد الأسلحة التقليدية، اعتمدت السوق الجنوبية المشتركة مذكرة التفاهم لتبادل المعلومات بشأن تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار غير المشروع بها بين الدول الأطراف في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها.

ولدى السوق الجنوبية المشتركة أيضا آلية مشتركة لتسجيل مستهلكي وبائعي الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة في تلك السوق. وتولِّف هذه الآلية بين قواعد البيانات ونظم حفظ السجلات الأخرى الخاصة بالهيئات ذات الصلة في كل دولة موقعة، ويمكن طلب معلومات للاطلاع عليها من خلال نظام لتبادل المعلومات الأمنية. وتهدف السوق الجنوبية المشتركة إلى تنفيذ هذه الآلية على نحو أكثر فعالية في المستقبل.

البرتغـال

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

ما فتئت جهود تحديد الأسلحة تشكل أحد الأركان الأساسية للبيئة الأمنية للمجتمع الدولي. وتشاطر البرتغال قلق هذا المجتمع من الاتجاهات المتزايدة المتعلقة بانتشار الأسلحة التقليدية، وإذ تأخذ في الاعتبار الشهادات التاريخية بشأن هذا الموضوع، ترى أن عدم الانتشار ونزع السلاح

مسألتان بالغتا الأهمية في تعزيز السلام والأمن في السياق العالمي، وخاصة في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي. وتؤيد البرتغال تنفيذ مختلف تدابير بناء الثقة والأمن، ومنها وثيقة فيينا؛ ومعاهدة السماوات المفتوحة؛ وأهداف إزالة الألغام لأغراض إنسانية الواردة في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوطاوا).

وبموجب القانون رقم ٢٠٠٦/٥ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، بصيغته المعدلة بالقانون رقم ٢٠١١/١٢ المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١ والقانون رقم ٢٠١٣/٥٠ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، تسهم الشرطة في تنفيذ تدابير النظام القانوني المتعلق بالاستخدام المدني للأسلحة والذخيرة وفي تطبيق اللوائح والتوجيهات المجتمعية.

وتضع القواعد والصكوك القائمة الأسس لحيازة الأسلحة والذخائر ومكوّناتها واستعمالها ومراقبتها ترخيصها وتفتيشها، بما يشمل تصنيعها وتجميعها وتصليحها واستيرادها وتصديرها ونقلها وتخزينها وتداولها والاتجار بها واقتنائها ومسكها وبيان شحنها وأمنها، وهي تتعلق أيضا بالإطار القانوني لمنع العمليات الجنائية التي تنطوي على هذه الأسلحة والذخائر والمكوّنات.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه يجري تبادل المعلومات مع المؤسسات الدولية مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الشرطة الأوروبي، من أجل تعزيز تحديد الأسلحة على مستوى الاتحاد الأوروبي، ولا سيما فيما يتعلق بتعقب الأسلحة.

وقد صدقت البرتغال، إلى جانب شركائها في منظمة حلف شمال الأطلسي، على معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي تعتبر اتفاقا تاريخيا لتحديد الأسلحة، وتعتقد أن هذا المسعى قد أثبت أنه عنصر استثنائي لأمن واستقرار المنطقة الأوروبية لأنه قد أنشأ آلية للشفافية ذات تأثير كبير على استقرار المنطقة.

ويمكن أن تكون التجربة الناجحة فيما يتعلق بتلك المعاهدة نموذجا جيدا لمناطق أخرى من العالم. وإذ تأخذ البرتغال ذلك في الاعتبار، تعتقد أن آلية مماثلة ستشكل عنصر تعزيز للاستقرار في أنحاء مختلفة من العالم، في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي.

وتؤيد البرتغال إيجاد أوجه تآزر بين المنظمات الإقليمية التي يمكن أن تشارك في تحديد الأسلحة.

وتأسف البرتغال لتنفيذ روسيا الانتقائي لوثيقة فيينا ومعاهدة السماوات المفتوحة وعدم تنفيذها منذ أمد طويل لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، مما أدى إلى تآكل الإسهامات الإيجابية لصكوك تحديد الأسلحة تلك، كما تأسف لاتخاذ روسيا قرار التخلي عن معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

والبرتغال واحدة من الدول الخمسين الأولى التي صدقت على معاهدة تجارة الأسلحة، التي هي الصك القانوني الأول لنزع السلاح الذي اعتمدته الأمم المتحدة في العقد الماضي. والبرتغال على استعداد للترويج للانضمام العالمي إلى المعاهدة، كما تلتزم التزاما كاملا بجهود تشجيع التصديق عليها. وإضافة إلى الانخراط في المبادرات الثنائية من أجل الترويج للمعاهدة، فقد شاركت البرتغال في الحلقات الدراسية الإقليمية للاتحاد الأوروبي التي نُظمت دعما لتنفيذ المعاهدة لفائدة أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المجاورة لها وأيضا في إطار برنامجي المساعدة الوطنيين الخاصين بكولومبيا والسنغال.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

ينبغي أن يتمثل الهدف النهائي لأي نظام لتحديد الأسلحة أو لتدابير بناء الثقة والأمن في منع نشوب النزاعات بتقليل مخاطر سوء الفهم أو سوء تقدير الأنشطة العسكرية للبلدان الأخرى؛ وبتنفيذ التدابير الرامية إلى جعل الاستعدادات العسكرية في الخفاء أمرا أكثر صعوبة؛ وبالحد من خطر التعرُّض لهجمات مباغتة أو اندلاع الأعمال العدائية بصورة عرضية.

وهناك تدابير شتى تهيئ بيئة مؤاتية لبلورة اتفاقات لتحديد الأسلحة يتجاوز نطاقها الحدود الوطنية (بما يشمل الاتفاقات دون الإقليمية)، منها إرساء تدابير بناء الثقة، وبخاصة بين الدول المتضررة المتجاورة، وتعزيز مراقبة الحدود وتدريب الموظفين المتخصصين.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي مراعاة الاعتبارات التالية عند وضع اتفاقات تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي:

- زيادة تدابير الشفافية داخل المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية ونشر أهداف تلك المنتديات
- إعداد جرد للأسلحة في البلدان التي لا تجري هذا النوع من الجرد
- اتخاذ تدابير لتشجيع الانضمام العالمي إلى شتى الصكوك الدولية
- إعمال شروط صارمة لإصدار تصاريح التصدير والاستيراد
- تعزيز آليات مراقبة شركات تصنيع الأسلحة.

وعلاوة على ذلك، تشارك إسبانيا، في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في الحوار المنظم بشأن التحديات والمخاطر الحالية والمستقبلية الذي أقره المجلس الوزاري لتلك المنظمة بهامبورغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، باعتبار ذلك خطوة أولى في استراتيجية إعادة إطلاق تحديد الأسلحة، وتدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ أيار/مايو ٢٠١٧]

تعترف أوكرانيا بأهمية تحديد الأسلحة التقليدية، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٤١/٧١، وترحب بالتالي بجميع التدابير ذات الصلة المتخذة في هذا المجال.

وقد عزز هذا الالتزام سلوك روسيا غير المتحضِّر الذي يجعل تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا، عن سوء نية، في حالة جمود، مما يفضى إلى تآكل الثقة في المجال العسكري والاطمئنان إليه، ويشكل تحديا لجوهر بنية الأمن الأوروبي المعاصر في حد ذاته وكذلك لبناء الأمن والثقة القابل لأن يُتحقَّق منه والمجسَّد في تحديد الأسلحة التقليدية وفي تدابير بناء الثقة والأمن ذات الصلة.

وأوكرانيا طرف قديم ومسؤول في صكوك بناء الثقة الأوروبية الجامعة والصكوك الثنائية التكميلية ذات الصلة بتحديد الأسلحة التقليدية، مثل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة السماوات المفتوحة، ووثيقة فيينا الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن. وأوكرانيا أيضا طرف في اتفاقات ثنائية بشأن تدابير بناء الثقة والأمن مبرمة مع بلدان مجاورة، هي هنغاريا وجمهورية بولندا والجمهورية السلوفاكية وجمهورية بيلاروس ورومانيا. ورغم الوضع المتوتر في البلد وتعاظم العبء الناتج الملقى على كاهل القوات المسلحة الأوكرانية من جراء العدوان الروسي، تواصل أوكرانيا الوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن الصكوك الدولية المشار إليها أعلاه.

وإن حالة أوكرانيا بوصفها ضحية للعدوان الروسي تذكِّر بالحاجة الملحة إلى تنشيط وتحسين تحديد الأسلحة التقليدية تعزيزا لفعاليته، وذلك بغية تحسين سُبل التصدي للتحديات الأمنية القائمة في مجالات التطبيق.

وتفرض حالة أوكرانيا أيضا إجراء تقييم دوري لمدى جدوى أدوات تحديد الأسلحة التقليدية التي تستخدمها الدول المشاركة ولمواطن قوتها وضعفها، دون الانتظار لحين وقوع أعمال عدوان.

وترى أوكرانيا أن تحديد الأسلحة التقليدية ينبغي أولا أن يتناول الفئات التقليدية للأسلحة التقليدية بغية تعميم التحديد على الفئات الجديدة؛ وأنه ينبغي أن ينضوي تحته أكبر عدد ممكن من المشاركين وأن يشمل أكبر مساحة ممكنة؛ وأن يكون شفافا إلى أقصى حد ممكن من خلال تبادل المعلومات وقابلية التدخل لأغراض التحقق؛ وأنه يُستحسن أن يكون ملزما قانونا؛ وأن يخلو من الغموض في التفسير؛ وأن تقيّمه الأطراف بصورة دورية لمعرفة مدى جدواه وفعاليته وإمكانية زيادة تحسينه وتحديثه؛ وألا تكون هناك مجالات نفوذ، ولا أي شيء من قبيل التصويت باستخدام حق النقض (الفيتو)، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالعدوان. ويمكن أن تتيح النُّهج المشار إليها أعلاه للأطراف المهتمة إحراز تقدم نحو إحلال السلام وبسط الأمن في كافة مناحي تطبيق تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.